



الهيئة العامة للإستثمار
General Investment Authority

النافذة

نشرة شهرية تصدر عن الهيئة العامة للإستثمار

أبريل 2011 العدد 39



إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد
للهيئة العامة للإستثمار

Yemen اليمن فرص واعده
rising opportunities

www.investinyemen.gov.ye



لقاء تشاوري موسع بين قيادات ومثلي القطاع الخاص والغرف التجارية

تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.. لافتا إلى جدية الحكومة في تفعيل وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. فيما عبر ممثلي القطاع الخاص أهمية عقد مثل هذه اللقاءات لتحقيق الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص مؤكداين حرصهم على قيام علاقة تشاركية وفاعلة مع الحكومة لخدمة المواطنين وتلبية متطلباتهم المختلفة.

القضايا التي تهم القطاع الخاص وأهمية التنسيق المستمر والدائم للتعامل معها بما يمكن القطاع الخاص من القيام بالدور الوطني المناط به في قيادة عملية التنمية. وتوسيع استثماراته خلق وتوفير المزيد من فرص العمل. وتحمل مسؤولياته المختلفة تجاه المجتمع. بالشراكة مع الحكومة. وفي اللقاء أكد وزير الصناعة والتجارة ان عقد مثل هذه اللقاءات ستستمر لتبادل الآراء ووجهات النظر مع الشريك الأساسي للحكومة وهو القطاع الخاص . والدفع باتجاه

عقد برئاسة وزير الصناعة والتجارة م. هشام شرف عبد الله بتاريخ 8 إبريل 2011م لقاء تشاوري موسع ضم قيادات ومثلي القطاع الخاص والغرف التجارية. وكبار المستوردين والمصنعين. لمناقشة الشراكة القائمة بين الطرفين في كافة الجوانب. انطلاقا من مسؤوليات كل طرف والتزاماته الوطنية تجاه المجتمع. واستعرض اللقاء آفاق تعزيز الشراكة الإستراتيجية القائمة بين الحكومة والقطاع الخاص. في الجوانب التجارية والصناعية. وتطرق للقاء إلى

الموقع على الرابط.

www.investinyemen.gov.ye

وبعكس هذا الموقع والصورة الإيجابية لليمن والتحسين الذي طرأ على مناخ الاستثمار بناء على الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال والهادفة إلى خلق فرص عمل وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة . وسيستفيد من هذا الموقع المستثمرين والمهتمين بالإستثمار في اليمن والموقع الجديد الذي يوضح التقدم اللموس في مجال تسهيل الاستثمارات. وتوليد

تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للهيئة العامة للاستثمار بعد التطوير والتحديث بما يلائم المواقع الإلكترونية العالمية إذ يتضمن كافة المعلومات عن الاستثمار في اليمن بما في ذلك الفرص الاستثمارية المتاحة. عدد من الإحصائيات عن المشاريع الاستثمارية. معلومات عن القطاعات الاقتصادية. الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين ومقترحات عن أبرز قصص نجاح لمشاريع استثمارية في اليمن يمكنكم زيارة

إطلاق الموقع الجديد للهيئة العامة للإستثمار



المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسجلة خلال العام 2010م حسب الجنسية



الهيئة العامة للإستثمار
General Investment Authority

بلغ رأس مال الاستثمار الأجنبي للعام 2010م 42,985,706 ألف ريال . وتصدرت المشاريع الاستثمارية المصرية المرتبة الأولى أهمها المساهمة في مشروع توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 50,95 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية تليها الكويتية بالمساهمة في مشروع مدينة سكنية بنسبة 38.60 % والاستثمارات السعودية لمركز الدراسات الجيولوجية والبيئة وأبحاث التربة بنسبة 5.14 % بينما توزعت النسب على بقية الجنسيات كما يلي :

الجنسية	رأس المال الاستثماري (ألف ريال)	نسبة رأس المال الاستثماري من مجموع الاستثمارات الأجنبية
مصري	21,900,000	50.95
كويتي	16,518,720	38.60
سعودي	2,209,112	5.14
أردني	842,717	1.96
بريطاني	456,764	1.06
قطري	200,000	0.47
لبناني	174,691	0.41
تركي	157,000	0.37
صيني	124,386	0.29
فرنسي	108,536	0.25
كندي	50,000	0.12
تنزاني	45,739	0.11
سوري	44,278	0.10
إماراتي	41,194	0.10
ماليزي	22,570	0.05
أمريكي	15,000	0.03
الإجمالي	42,985,706	100

محمد حسين رئيساً لقطاع الترويج بالهيئة



أصدر رئيس الهيئة العامة للاستثمار أ. صلاح محمد سعيد العطار قرار رقم 14 للعام 2011 بتكليف أ. محمد أحمد حسين - رئيساً لقطاع الترويج بالهيئة.

وأكد حسين بأنه سيعمل في المرحلة الراهنة والمستقبلية على مواصلة الجهود المبذولة في الترويج للاستثمار من خلال الخطط والبرامج وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار المبنية على قطاعات إقتصادية مستهدفة تسهم في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويعد حسين من أبرز الكفاءات في الهيئة وقد مثلها في عضويتها مجلس إدارة وكالات وهيئات الترويج للاستثمار الدولية الوايبا WAIPA خلال الفترة 2008 - 2010م.

المصريون استثمروا في اليمن ما يقارب 22 مليار ريال خلال العام الماضي

ارتفعت قيمة الاستثمارات المصرية في اليمن خلال العام المنصرم 2010م بشكل كبير لتصل إلى 21 مليار و 900 مليون ريال بنسبة 50.95% من التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي. مقارنة بالعام 2009 التي وصلت الى ما يقارب تسعة وعشرون مليون ريال فقط لاجير أهمها تلك المشاريع المساهمة في توليد الطاقة الكهربائية.

وستعمل المشاريع المصرية على دعم الاقتصاد اليمني وكذلك توفير عدد كبير من فرص العمل وتركزت هذه الاستثمارات في المجال العقاري والتي يحتاجها اليمن للتخفيف من الاعباء الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني.

واستثمرت دولة الكويت 16 مليار ريال من خلال مشروعين استثماريين بنسبة 38.60% من التكلفة الاستثمارية، توفر 125 فرصة عمل.

ومن حيث عدد المشاريع الاستثمارية سجلت المملكة العربية السعودية 8 مشاريع استثمارية بتكلفة تقدر بـ 2.209.112 ألف ريال توفر 121 فرصة عمل. بنسبة 5.14% من التكلفة الاستثمارية. للمشاريع الأجنبية لعام 2010م. كما سجلت عدد من المشاريع الاستثمارية في كل من الأردن، لبنان، بريطانيا، قطر، تركيا، الصين، فرنسا، كندا، تنزانيا، سوريا، الإمارات، ماليزيا وأمريكا.



بُعد الإستثمار الأجنبي المباشر

تقوم وكالات ترويج الإستثمار باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يجذب المنافع المشتركة التي تساعد الحكومات في تحقيق الأهداف التنموية كالتوظيف الموسع ونقل التكنولوجيا. او مكاسب التبادل الأجنبي المتزايد. وللأنواع المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر منافع إقتصادية متعددة، فعلى سبيل المثال، تستحدث الصناعات التصديرية منفعة إقتصادية أكبر عن تلك التي تقوم بتزويد السوق المحلي. ومن هنا يأتي دور الهيئة العامة للإستثمار في الترويج واستقطاب مشاريع

الإستثمار الأجنبي المباشر والتي ستستفيد من المواد الخام الجديدة في اليمن وتضيف قيمة إليها. بالإضافة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر سيقوم برفع المهارات الإدارية والفنية في اليمن وتطوير المهارات المهنية في البلد

